

Distr.: General  
16 February 2010  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ - الدورة الاستعراضية

تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا\*\*

\* E/CN.17/2010/1

\*\* صدر سابقاً مع معلومات أساسية إضافية تحت الرمز E/ECA/CFSSD/6/21.



## أولا - مقدمة

١ - قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إعدادا للدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، بتنظيم اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا في أديس أبابا، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وذلك بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وعُقد الاجتماع تحت رعاية الدورة السادسة للجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي كان موضوعها "أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتحقيق النمو المستدام والحد من الفقر في أفريقيا".

٢ - واستعرض الاجتماع التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مُركّزا على مجموعة المسائل المواضيعية المقرر أن تنظر فيها لجنة التنمية المستدامة في دورة ٢٠١٠/٢٠١١، وهي: النقل؛ والمواد الكيميائية؛ وإدارة النفايات؛ والتعددين؛ وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بتلك الأنماط. وتناول الاجتماع وحدد أيضا التحديات والعقبات الرئيسية أمام التنفيذ والدروس المستفادة وسبل المضي قدما، بما في ذلك ما يلزم اتخاذه من تدابير وإجراءات في مجال السياسة العامة لتسريع وتيرة التنفيذ.

٣ - وبغية تيسير الاستعراض، كانت معروضة على اجتماع التنفيذ الإقليمي وثائق معلومات أساسية تشمل تقارير إقليمية تستعرض مختلف المسائل المواضيعية المقرر النظر فيها خلال الدورة الثامنة عشرة. وتورد تقارير الاستعراض مزيداً من التفاصيل عن التقدم المحرز في التنفيذ في مجموعة المسائل المواضيعية الخمس. وأن التقارير، التي ستكون بمثابة وثائق مرجعية للمداولات في الدورة الثامنة عشرة، سُنشر على الدول الأعضاء والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٤ - ويشكل هذا التقرير بيان اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا المقدم إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة.

## ثانيا - الديباجة

٥ - اعتمد المشاركون في الاجتماع الديباجة التالية:

نحن، ممثلي الدول الأفريقية الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجموعات

الرئيسية،

وقد التقينا في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا المتصل بالدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة،

وإذ نشير إلى الالتزامات التي قطعتها البلدان الأفريقية بشأن التنمية المستدامة في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، واستعراض السنوات الخمس الذي أجرته الجمعية العامة لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٧، ومؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، فضلا عن الالتزامات الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والإعلانات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي، ونؤكد تلك الالتزامات من جديد،

وإذ نشير أيضا إلى مختلف المبادرات التي اتخذتها البلدان الأفريقية على الصعيدين الإقليمي والوطني لإدماج مختلف الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن التنمية المستدامة في تشريعاتها المحلية وترجمتها إلى إجراءات، ونعرب عن دعمنا لتلك المبادرات،

وإذ نعرب عن القلق الشديد إزاء استمرار التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعددة التي تواجه البلدان الأفريقية وتفاقمها في حالات كثيرة، ولا سيما التحديات المعقدة والمتراصة المتمثلة في الفقر المستمر الواسع الانتشار، وانعدام الأمن في مجالي الأغذية والطاقة، وسوء إدارة الموارد البيئية والطبيعية، فضلا عن الأزمة المالية الراهنة، والآثار السلبية الناتجة عن ذلك في الجهود التي تبذلها أفريقيا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة،

وإذ نعرب عن القلق من أن أفريقيا، رغم أنها أقل المناطق مسؤولية عن تغير المناخ، ستكون أكثر متضرر بآثاره، التي باتت ملموسة بالفعل في المنطقة، وإذ نشير كذلك إلى أن تغير المناخ يهدد بالقضاء على المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، وتعقيد الجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة،

وإذ نشدد على أن ما يواجه المنطقة من تحديات متعددة في مجال التنمية المستدامة يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، فضلا عن اتباع نهج منسقة ومتكاملة على جميع المستويات تراعي الشواغل المشروعة للقارة إزاء التنمية المستدامة،

وإذ نؤكد على ما لبلوغ سبل استهلاك وإنتاج مستدامة يكون دعائمها السلام والأمن والحوكمة الرشيدة والسياسات التي تراعي المنظور الجنساني، من دور رئيسي في التصدي بفعالية لهذه التحديات،

## نؤ كد بهذا ما يلي:

١ - لقد أحرزت المنطقة تقدما في تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مثلما يتبين من إنشاء آلية مؤسسية وطنية تقدم الدعم التقني في الترويج لتلك الأنماط في أفريقيا، واعتماد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويؤدي هذا الإطار دورا هاما في حفز المبادرات الإقليمية والوطنية والمحلية بشأن أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة اتخاذ إجراءات بشأنها، في الوقت الذي تتيح فيه القدرات المستحدثة من خلال المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف والآلية المؤسسية الوطنية محفلا للإنجاز والتنفيذ الفعالين؛

٢ - ونظرا إلى عوامل منها تحرير التجارة وتنوع الأنشطة الاقتصادية واتساع نطاقها، يقوم عدد متزايد من البلدان الأفريقية باستيراد وإنتاج واستخدام المواد الكيميائية والمنتجات المحتوية على مواد كيميائية، ولا سيما مبيدات الآفات. غير أن بلدان كثيرة في المنطقة تفتقر إلى القدرات الضرورية لإدارة المواد الكيميائية على نحو سليم، بما في ذلك تقييم ورصد المخاطر المرتبطة بتجارة المواد الكيميائية والمنتجات المحتوية على مواد كيميائية. وعلاوة على ذلك، تفتقر المنطقة إلى القدرات الكافية لإدارة المواد الكيميائية بشكل سليم طوال دورة عمرها، بما في ذلك التخلص منها، مما يبرر الحاجة الملحة إلى بناء القدرات في مجال مراقبة المواد الكيميائية وإدارتها بشكل مستدام في أفريقيا؛

٣ - وتزداد مشكلة قلة الوصول إلى مرافق الصرف الصحي والماء الصالح للشرب في مختلف أنحاء المنطقة تفاقما من جراء اتباع ممارسات غير سليمة في إدارة النفايات، ولا سيما انتشار ظاهرة إغراق النفايات في الكتل المائية ومدافن القمامة غير المنظمة. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء الأولوية الكافية لبرامج إدارة النفايات، ولا سيما الخطيرة منها، في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استحداث هياكل أساسية مناسبة لإدارة النفايات؛

٤ - وقد أحرزت أفريقيا تقدما في تحسين الأطر المنظمة لقطاع التعدين. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة إسهام نظم التعدين في أفريقيا في تكوين ثروة معدنية مستدامة يستفيد منها الجميع على قدم المساواة، من منظور تنوع صناعة التعدين. وينبغي إدراج هذا التوجه في الاقتصادات المحلية والوطنية والإقليمية من خلال روابط مثلى لا تقوض أشكال الاستغلال الأخرى للأراضي، بما في ذلك الاعتراف البيئية والاجتماعية والثقافية؛

٥ - ويشكل النقل محركا حاسما للتنمية المستدامة. وتُعتبر نظم النقل المتكاملة عنصرا رئيسيا لا بد منه في أفريقيا لتيسير التواصل، والوصول إلى مختلف المناطق والتبادل التجاري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. غير أن البلدان الأفريقية تواجه تكاليف باهظة فيما يتعلق بالنقل. فمتوسط تكاليف النقل والتأمين في أفريقيا يمثل ٣٠ في المائة من مجموع قيمة الصادرات، وهو متوسط عال إذا ما قورن بمعدل ٨,٦ في المائة بالنسبة لجميع البلدان النامية. وثمة قلق بالغ إزاء ارتفاع عدد الوفيات المرتبطة بحوادث النقل الطرقي. وإضافة إلى ذلك، يتزايد عدد الإصابات بأمراض الجهاز التنفسي الناتجة عن استخدام تكنولوجيات تجاوزها الزمن وتفتقر إلى الكفاءة. لذلك، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز الدعم والاستثمار في وضع بنية أساسية ووسائل للنقل تكون آمنة وفعالة من حيث الطاقة وملائمة للصحة والبيئة؛

٦ - وما انفك شركاء أفريقيا الإنمائيون يقدمون دعما قيما لتيسير وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج على المستويات الإقليمية والوطني والمحلي تهدف إلى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمجموعة المسائل المواضيعية قيد النظر. كما قدمت المجموعات الرئيسية، بما فيها أوساط الأعمال التجارية والمجتمع المدني والنساء والشباب والشعوب الأصلية دعما نشطا للإجراءات التي اتخذتها أفريقيا لتحقيق هذه الغاية. ورغم أن البلدان قد اتخذت عددا من الإجراءات وأحرزت بعض التقدم في سبيل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمسائل قيد النظر، لا يزال هناك الكثير مما يتعين فعله. وقد أدى ظهور تحديات جديدة، من قبيل الأزمة الغذائية الحالية وارتفاع أسعار الأغذية، فضلا عن الأهمار المالي، إلى إعاقة التقدم في التنفيذ؛

٧ - ويُبرز الفرع الثالث أدناه ما تحقق من تقدم وإنجازات في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين والنقل وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بتلك الأنماط. ويصف التحديات والعراقيل التي تعترض التنفيذ، إضافة إلى الدروس المستفادة وسبل المضي قدما، بما في ذلك ما يلزم اتخاذه من تدابير وإجراءات في مجال السياسة العامة لتسريع وتيرة التنفيذ في كل مسألة من المسائل المواضيعية.

## ثالثا - استعراض التقدم المحرز في التنفيذ والتحديات والقيود وسبل المضي قدما

### ألف - أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بما في ذلك إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

#### ١ - الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز

٦ - أطلق إطار السنوات العشر الأفريقي للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ولدى إطار السنوات العشر الأفريقي للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة تركيز استراتيجي يربط أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بالتحديات المتمثلة في تلبية الاحتياجات الأساسية بطريقة أكثر استدامة.

٧ - وقد أنشئت آلية مؤسسية إقليمية، هي المائدة المستديرة لأفريقيا بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، التي تقدم دعما تقنيا لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في أفريقيا.

٨ - وهناك عدد من المشاريع التي يجري تنفيذها في إطار العشر سنوات الأفريقي للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك مشروع وضع العلامات الإيكولوجية في أفريقيا، الذي يركز على تطوير آلية أفريقية لوضع العلامات الإيكولوجية ووضع برامج وطنية ومحلية لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في بلدان مختارة.

٩ - وفي سياق الأهداف الأوسع نطاقا لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، تم إنجاز عدد من المبادرات أو أنها لا تزال في طور الإنجاز:

(أ) أنشئت مجموعة أولية من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في ١١ بلدا في أفريقيا لتعزيز إنتاج أنظف يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، بدعم مشترك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛

(ب) إضافة إلى عدة مشاريع إقليمية لإنشاء بنى أساسية للطاقة تهدف إلى زيادة فرص الحصول على الطاقة، تم تطوير نظم قائمة على الطاقة المتجددة من خارج الشبكة في المناطق الريفية في بلدان عديدة؛

(ج) تشارك منظمات أعمال تجارية أفريقية في مبادرة الاتفاق العالمي، التي تجسد مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية المتسقة مع أهداف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

إضافة إلى أن العديد من الشركات هي أعضاء في المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة؛

(د) أُتخذت عدة تدابير على المستويات المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي من أجل تحقيق إنتاج زراعي وفير ومستدام، بما في ذلك عدد متزايد من المبادرات في مجال إنتاج الأغذية العضوية واستهلاكها.

## ٢ - التحديات والمعوقات التي تعترض التنفيذ

١٠ - تشمل التحديات والمعوقات الرئيسية التي تعترض سبيل تطوير وتنفيذ البرامج والأنشطة المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ما يلي:

(أ) عدم كفاية الوعي والمعرفة بشأن فوائد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، فضلا عن القدرات البشرية والتقنية والمؤسسية المحدودة في هذا المجال؛

(ب) عدم كفاية السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وضعف الإنفاذ حيثما وجدت؛

(ج) بحسب تسعير الموارد الطبيعية واعتراف متدنٍ بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في معظم السياسات؛

(د) تطبيق مفهوم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بطريقة مجزأة ومنعزلة نظرا لقلّة الأدوات الاقتصادية وأدوات آليات السوق الأخرى الموجودة قيد الاستخدام وضآلة التقدم المحرز في تطبيق تلك الأدوات في مجال المشتريات العامة المستدامة؛

(هـ) عدم كفاية الحوافز المالية وآليات التمويل المناسبة من أجل الاستثمار الخاص بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وانعدام الاستقرار المالي والمؤسسي في المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، وكذلك تغطية الشبكات المحدودة في جميع أنحاء أفريقيا.

## ٣ - الدروس المستفادة وسبل المضي قدما

١١ - الإرادة والالتزام السياسيان ضروريان من أجل فعالية تطبيق إطار العشر سنوات الأفريقي للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وللدعم المؤسسي الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جانب القيادة والدعم السياسيين من المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والدعم المالي الذي تقدمه فرقة عمل مراكش بشأن التعاون مع أفريقيا، دور أساسي في الإنجازات التي سجلت حتى الآن.

١٢ - وهناك حاجة إلى وضع استراتيجية وطنية متماسكة ومتكاملة لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة باستخدام مجموعة من السياسات والإجراءات، بما في ذلك وضع العلامات الإيكولوجية والتجارية بشكل عادل، وذلك من أجل تحقيق أنماط كلية مستدامة للاستهلاك والإنتاج. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى صياغة الاستراتيجيات الوطنية كأولويات متكاملة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر وخطط العمل البيئية الوطنية.

١٣ - ويمكن أن تُيسر بشكل كبير عملية التطوير والتنفيذ الفعالين لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في البلدان الأفريقية عن طريق دمجها في الأولويات ومعايير اتخاذ القرار في وكالات التمويل الإنمائي.

١٤ - ويُعد التنفيذ المرئي للأنشطة في هذا المجال في مرحلة مبكرة أمراً هاماً لتوضيح مفهوم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والترويج له.

١٥ - ومن أجل إحراز مزيد من التقدم بشأن أساليب العيش المستدامة، ثمة حاجة إلى تنظيم حملات ضخمة للتثقيف والتوعية عبر الوسائط المتعددة للبحث على اتخاذ إجراءات من أجل التغيير إلى أساليب العيش المستدامة. ويُعد تيسير القدرة على الحركة والمشاركة النشطة من جانب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني أمراً حيويًا في تعزيز الدعوة والاستثمارات في مجال المبادرات المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

١٦ - وهناك حاجة إلى رفع مستوى المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف ومد شبكاتها لكي تغطي القارة بأكملها. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى إدراج مفهوم إنتاج أنظف يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد في صلب برامج التنمية الوطنية كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة.

١٧ - وفي سياق التحديات التي تعترض التنفيذ والدروس المستفادة، حددت المنطقة عدداً من الإجراءات الملموسة والمشاريع ورتبتها حسب أولوياتها من أجل تلقي دعم عاجل من الشركاء في التنمية، وهي تحديداً: بناء القدرات من أجل وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية تتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ وتنفيذ مبادرة أفريقية محلية تتصل بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ وتنفيذ برنامج إقليمي بخصوص إنتاج أنظف يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد يشمل بناء قدرات المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف والهيئات المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ وتعزيز الآلية الأفريقية لوضع العلامات الإيكولوجية؛ والترويج لنظام إدارة متكاملة للنفايات في أفريقيا؛ وتنفيذ برامج عن التعليم في مجال أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في أفريقيا؛ والترويج للبناء والتشييد المستدامين في أفريقيا؛



والترويج للمشاريع الصغيرة الحجم للتوليد المشترك للطاقة المتجددة والكتلة الأحيائية؛ وتشجيع إدارة المعارف وتبادل المعلومات إقليمياً بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في أفريقيا. وتظهر هذه الأولويات كجزء من تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي.

١٨ - ودعماً لهذه الأولويات، تتطلع أفريقيا إلى إطار برامج عالمي جريء لعشر سنوات يكون مصحوباً بوسائل تنفيذ محددة لدعم الإجراءات الإقليمية والوطنية والمحلية.

## باء - المواد الكيميائية

### ١ - الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز

١٩ - استحدثت بلدان أفريقية عديدة سياسات ومؤسسات قطاعية من أجل تحقيق إدارة سليمة للمواد الكيميائية.

٢٠ - وقد أنشئت مراكز وطنية للإنتاج الأنظف في بعض البلدان للمساهمة، من بين أمور أخرى، في دعم الأخذ بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك الممارسات والتقنيات السليمة في القطاع الخاص على وجه التحديد.

٢١ - وينشط برنامج المخزونات الأفريقي في دعم الإدارة السليمة لمخزونات المبيدات المهجورة الاستعمال. وتلقى البرنامج دعماً من مرفق البيئة العالمية.

٢٢ - وقد أحرزت أفريقيا تقدماً في التخلص التدريجي من البنزين المحتوي على الرصاص. وقد ساعد على تيسير عملية التخلص التدريجي هذه كل من مبادرة الهواء النقي من أجل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشراكة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل نظافة الوقود والمركبات.

٢٣ - وقد تلقت بعض البلدان دعماً للأخذ بتكنولوجيات أنظف في تعدين واستخراج الذهب وذلك لتقليل من تسربات الزئبق أو للقضاء عليها، ولتطوير القدرات والآليات المنظمة لتمكين القطاع من تقليل الآثار السلبية لاستخدام الزئبق في تعدين الذهب على البيئة وعلى الصحة العامة.

٢٤ - وقد انضمت معظم البلدان الأفريقية إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية الأربعة الخاصة بالمواد الكيميائية أو صادقت عليها، وهذه الاتفاقيات هي: اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛ واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة؛ واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛ وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛ واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد

كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية. أما الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تتعامل مع فئات محددة من المواد الكيميائية، وتكرس صكوكا مالية مثل بروتوكول مونتريال واتفاقية استكهولم، فهي تتقدم بسرعة أكبر في مرحلة التنفيذ في العديد من البلدان الأفريقية. ومع ذلك، فإن عملية دمج الاتفاقيات في التشريعات المحلية و/أو وضع خطط تنفيذ وطنية تظل بطيئة.

٢٥ - ويوفر النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي تمت المصادقة عليه من قبل المؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة، إطارا للسياسات العامة ونهجا متكاملا لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في المنطقة. وقد اعتُمدت خطة عمل إقليمية وأنشئت آلية تنسيق بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (المجموعة الأساسية الأفريقية) بهدف تسهيل العمل الإقليمي، وعُقد اجتماعان إقليميان. وقد شرعت بلدان كثيرة في تنفيذها، بما في ذلك التمويل الذي يقدمه برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٢٦ - وتقوم مراكز إقليمية تابعة لاتفاقية بازل بتوفير الدعم لبناء القدرات وتعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي في مجال إدارة المواد الكيميائية.

## ٢ - التحديات والمعوقات التي تعترض التنفيذ

٢٧ - ثمة وعي غير كافٍ بالمخاطر المحتملة الناجمة عن المواد الكيميائية بين شرائح كبيرة من السكان الأفارقة. ويزيد من تعقيد هذا الأمر الافتقار العام إلى البيانات والمعلومات الموثوقة بشأن السُّمية والاستخدام الآمن وممارسات التخلص من المواد الكيميائية.

٢٨ - وثمة تعاون غير كافٍ في تطوير ونقل تكنولوجيا مناسبة وميسرة وبأسعار معقولة لإيجاد بدائل كيميائية آمنة وكذلك في تنمية القدرة على الإنتاج. والتقدم المحرز في تحديد أفضل التكنولوجيات/البدائل الكيميائية الآمنة المتاحة على الصُّعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي يتسم ببطء شديد بحيث لا يعالج التحديات التي تواجه إدارة المواد الكيميائية في أفريقيا.

٢٩ - فمعظم الدول الأفريقية لا تزال تفتقر إلى المؤسسات والمرافق من أجل مراقبة المواد الكيميائية، ولا سيما المواد الكيميائية الخطرة، ووضع استراتيجيات المراقبة المناسبة لمنع الآثار الضارة على الصحة البشرية والبيئة.

٣٠ - ويؤدي عدم كفاية الموارد المالية والبشرية وعدم كفاية الدعم السياسي إلى عرقلة وضع سياسة للمواد الكيميائية، بما في ذلك تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٣١ - وإن عدم وجود سياسة شاملة للمواد الكيميائية، وعدم كفاية إنفاذ ما صدر من تشريعات ترمي إلى تحسين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وأدوار مختلف الجهات المعنية غير المحددة تحديدا جيدا، تؤدي جميعها إلى إعاقة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٣٢ - وثمة قدرة محدودة لدى البلدان الأفريقية على المشاركة والدخول بفعالية في مفاوضات لإبرام اتفاقات دولية بشأن المواد الكيميائية وغيرها من الاتفاقيات البيئية، الأمر الذي يزداد تعقيدا بسبب كثرة الاجتماعات التي تعقد في إطار مختلف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، والتي قد لا تستعد لها البلدان الأفريقية ولا تشارك فيها بالقدر الكافي.

### ٣ - الدروس المستفادة وسبل المضي قدما

٣٣ - هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لتمكين البلدان في أفريقيا من الوصول إلى تكنولوجيات سليمة بيئيا ومواد كيميائية آمنة. وهناك إدراك بأنه ينبغي لمؤسسات التعليم العالي والمؤسسات التقنية والبحثية أن تضطلع بدور هام في اعتماد ونسخ تكنولوجيات سليمة بيئيا للمواد الكيميائية.

٣٤ - وينبغي أن ينصب تركيز شديد على إدماج مفهوم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياسات الوطنية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وثمة حاجة إلى تعزيز الآليات لضمان الترويج للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك ما يتعلق بإنتاج واستخدام المواد الكيميائية كجزء لا يتجزأ من التحديث الزراعي والتنمية المستدامة.

٣٥ - وهناك حاجة ملحة لمواصلة السعي إلى اعتماد وتطبيق نُهج متكاملة في تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والنظم الدولية الأخرى التي توفر الدعم للبلدان الأفريقية في جهودها الرامية لتحقيق إدارة سليمة للمواد الكيميائية.

٣٦ - وثمة حاجة ملحة للاستثمار في مرافق ومؤسسات تضطلع برصد وتقييم المواد الكيميائية الأساسية في البيئة الأفريقية كأساس لترتيب الأولويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال إدارة المواد الكيميائية. ويحتاج هذا الأمر إلى أن تصحبه آليات مناسبة لتبادل المعلومات فيما بين البلدان الأفريقية، والبناء على المبادرات الموجودة مثل شبكة العمل المتعلق بمبيدات الآفات وقاعدة البيانات الخاصة بها، وشبكة تبادل المعلومات الكيميائية.

٣٧ - وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمزارعين والمجموعات المحلية، ومؤسسات البحث والتعليم، (بما في ذلك مراكز الإنتاج الأنظف ومقدمي الخدمات ذات الصلة)، في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إدارة المواد الكيميائية.

٣٨ - وينبغي الترويج لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل وضع سياسات بشأن المواد الكيميائية وإدارتها، مع المراعاة الواجبة للسياسات الوطنية القائمة والمؤسسات والبيانات المتعلقة بالمواد الكيميائية. وهناك حاجة إلى مزيد من التركيز على تعزيز الأطر المؤسسية الرسمية اللازمة وتعزيز تنسيق العمل على الصعيد الوطني ودون الإقليمي، مع إشراك جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة.

٣٩ - وينبغي تعزيز المراكز الإقليمية، بما في ذلك المختبرات، لتمكينها من الوفاء بالمهام المكلفة بها، وخصوصاً في بناء القدرات، وتوليد المعلومات ونشرها، وتبادل أفضل الممارسات.

## جيم - إدارة النفايات

### ١ - الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز

٤٠ - لاقى تطبيق نظم الهاضمات المتقدمة صغيرة الحجم لإنتاج الغاز الحيوي والسماذ و/أو علف الحيوان من عناصر الفضلات العضوية قبولاً واسعاً في أفريقيا باعتبارها ممارسات فضلى، ويجري إحراز تقدم في إنشاء مشاريع معينة وتنفيذها في بلدان مختلفة.

٤١ - وشرعت عدة بلدان أفريقية في إنتاج الطاقة، بما في ذلك توليد مشترك للطاقة من المخلفات الزراعية مثل "نفل قصب السكر"، والتبن، ونشارة الخشب، وقشور بذور القطن والبن.

٤٢ - وأثبت اتباع نهج الإنتاج الكفاء من حيث استخدام الموارد والأنظف جدواه كممارسة فضلى لتقليل نفايات المؤسسات التجارية وغيرها من الكيانات في مناطق مختلفة من أفريقيا، ويجري تشجيع انتهاجه حالياً عن طريق شبكة المركز الوطني للإنتاج الأنظف.

٤٣ - وينتشر إنتاج الإيثانول من النفايات العضوية، بما في ذلك دبس السكر، وثمة مزيد من الفرص لاستخدام النفايات العضوية الأخرى مثل تبين الأرز، واستخلاص ثاني أكسيد الكربون من إنتاج الإيثانول.

٤٤ - وأحرزت بعض البلدان تقدماً صوب إضفاء الصفة الرسمية على مبادرات إدارة النفايات، بوسائل من بينها اتباع نهج قائمة على المجتمع المحلي، مثل مشاريع إعادة تدوير النفايات التي تهدف إلى الحد من الفقر وتوفير فرص العمل. وهذا هو الحال بالنسبة للنفايات الصناعية بل ونفايات البلديات على حد سواء. وفي هذا الصدد، فإن العديد من البلدان الأفريقية لديها مبادرات إعادة التدوير، وبخاصة للورق، واللدائن، والأنقاض المعدنية، والزجاج.

٤٥ - وبدأت بعض البلدان حظر استخدام منتجات معينة غير قابلة لإعادة الاستخدام، وبخاصة استخدام منتجات اللدائن.

٤٦ - وأحرزت بلدان كثيرة في المنطقة تقدماً في صياغة سياسات وتشريعات واستراتيجيات لإدارة النفايات واعتمادها، بهدف تقليل إنتاج النفايات إلى الحد الأدنى، وفي ضمان الإدارة السليمة للنفايات. واستحدثت عدة بلدان استراتيجيات متكاملة لإدارة النفايات تشتمل على مبدأي إعادة الاستخدام وإعادة التدوير.

٤٧ - وما زالت أفريقيا تعتمد حصرياً تقريباً على التصريف الأرضي للنفايات، وجرى إنشاء عدد قليل من المدافن الصحية للقمامة. ومن بين المدافن الصحية القليلة العاملة، يضطلع بعضها بتجميع غاز مدافن القمامة وإنتاج السماد.

٤٨ - ويجري إحراز تقدم في ضمان معالجة النفايات الخطرة معالجةً سليمةً عن طريق إنشاء مرافق مناسبة مثل المحرقات للمستشفيات ومدافن القمامة المأمونة.

٤٩ - وصدّقت غالبية البلدان الأفريقية على صكوك دولية ذات صلة، من بينها اتفاقية بازل، أو انضمت إليها. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت بلدان أفريقية اتفاقية باماكو لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا؛ بالرغم من أنه لم يصدق عليها أو ينضم إليها سوى ٢٧ بلداً.

٥٠ - واعتمد بروتوكول المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في بازل في عام ١٩٩٩، إلا أنه حتى الوقت الراهن لم يصدق على البروتوكول أو ينضم إليه سوى تسعة بلدان، سبعة منها بلدان أفريقية.

٥١ - ونفذت بعض البلدان برامج لإدارة النفايات بغية تحقيق الهدف المتعلق بالمرافق الصحية والصحة العامة من الأهداف الإنمائية للألفية.

## ٢ - التحديات والمعوقات التي تعترض التنفيذ

- ٥٢ - لا يزال التحدي الأكبر الوحيد في مواجهة التنفيذ هو إيجاد قدرات كافية للإدارة السليمة للنفايات، وتنفيذ أنشطة تهدف إلى استخلاص وإعادة تدوير مختلف مجاري النفايات السائلة في أنحاء أفريقيا بشكل سليم. ويعوق عدم توافر التمويل والبيانات والقدرة التقنية التقدم في سبيل التصدي لهذا التحدي.
- ٥٣ - وتضع اللوائح الحالية في غالبية البلدان في أفريقيا مسؤولية إدارة النفايات على عاتق مجالس البلدية، التي لا تحظى بتجهيز كاف للتعامل مع جمع النفايات ونقلها والتخلص منها.
- ٥٤ - ويسهم استيراد سلع استهلاكية مستعملة وإنتاج و/أو استيراد منتجات دون معايير الجودة في زيادة تراكم النفايات بسرعة وفي درجة تعقيدها.
- ٥٥ - ويواجه تنفيذ القواعد التنظيمية والاتفاقيات المتعلقة بالنفايات وإنفاذها عوائق شديدة بسبب مسائل تتعلق بالإدارة الرشيدة والشفافية في إدارة النفايات.
- ٥٦ - ويمثل الوعي والتقدير غير الكافين لأفضل الممارسات في إدارة النفايات إدارة سليمة من الناحية البيئية عائقاً رئيسياً، مما يقتضي إحداث تحول في النماذج المتبعة بغية إيصال مزيد من المعلومات والتوعية إلى عامة الجماهير وإلى المجتمعات المعنية.

## ٣ - الدروس المستفادة وسبل المضي قدماً

- ٥٧ - أدت مشاركة القطاع الخاص في شراكات مع المجتمعات المحلية في أنشطة إدارة النفايات الصلبة إلى توفير عمالة وفرص عمل لعدد كبير من سكان المدن العاطلين عن العمل، الذين كان الكثير منهم قبلاً نساءً وشباباً بدون وظائف.
- ٥٨ - وإدارة النفايات الصلبة من الأنشطة المدرة للدخل الهامة. وهذا الدخل لا يأتي من الأجر المدفوع فحسب، بل أيضاً من بيع المواد المستخلصة من النفايات الصلبة.
- ٥٩ - والمدن التي لديها نظم سليمة قائمة لجمع القمامة، تتمتع بمصدر جيد للدخل لمجسسي المدينة والبلدية. ومن الضروري تبادل المعرفة والخبرة في أفريقيا بشأن التجارب الناجحة التي يمكن تكرارها.
- ٦٠ - ويشهد الأسلوب الذي أديرت به النفايات الصلبة في السابق تغيراً تدريجياً. فعلى سبيل المثال، توجد علامات متزايدة تشير إلى أن النفايات يجري تصنيفها عند المصدر، ويجري جمعها وتخزينها في سلال للقمامة. ويجري الفرز في نقاط جماعية لتجميع للنفايات على يد مجموعات منظمة.

## دال - التعدين

## ١ - الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز

٦١ - قامت غالبية البلدان الأفريقية التي تضطلع بأنشطة تعدين هامة باستعراض وتعديل ما لها من أطر وقوانين متعلقة بالتعدين على مدى الـ ٢٠ عاماً الماضية حتى تعكس التحول في دور الحكومة كمالك/مشغل إلى الحكومة كمنظم/مدير، مع تولي القطاع الخاص للدور الرئيسي في مشاريع التعدين.

٦٢ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، ازدادت الجهود الرامية إلى مواءمة قوانين التعدين، ويشمل ذلك التأكيد على ضرورة وضع أطر تنظيمية تتسم بالشفافية والكفاءة.

٦٣ - وجرى تيسير الحوار وبناء توافق الآراء المتعلقين بأطر التعدين من خلال عقد منتديات إقليمية مثل اجتماع المائدة المستديرة عن "إدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا من أجل النمو والحد من الفقر" الذي دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى عقده في عام ٢٠٠٧. وقد حفزت نتائج اجتماع المائدة المستديرة القيام بمبادرات أخرى من بينها مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ومرفق الدعم القانوني الأفريقي، وفريق الدراسة الدولي المعني باستعراض نظم التعدين في أفريقيا.

٦٤ - ومن خلال فرقة عمل تقنية تابعة لفريق الدراسة الدولي، قام الاتحاد الأفريقي بصياغة "الرؤية الأفريقية للتعدين" واعتمدها، وهي رؤية تدعو إلى "استغلال الموارد المعدنية على نحو يتسم بالشفافية والمساواة ويحقق الاستفادة المثلى منها، بما يشكل ركيزة لتحقيق نمو وتنمية اجتماعية - اقتصادية مستدامين على نطاق واسع".

٦٥ - وشاركت بلدان أفريقية على نحو متزايد في مبادرات طوعية عالمية بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة في قطاع التعدين، وتشمل هذه المبادرات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ومبادرة الإبلاغ العالمية، وعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، واستعراض الصناعات الاستخراجية.

٦٦ - وبوجه عام، يوجد تحسن في مشاركة المجتمعات المحلية في مشاريع التعدين وفي المنافع العائدة على المجتمعات المحلية. وقد يسَّرت الخطط الدولية القائمة على المسؤولية الاجتماعية للشركات من تحقيق التحسن في مشاركة المجتمعات المحلية.

- ٦٧ - وأُجِزَت خطوات هامة على الصعيد الوطني لإدراج متطلبات بيئية واجتماعية في نظم التعدين في أفريقيا. وتشمل حالياً النظم التشريعية الناشئة في غالبية البلدان متطلبات تتعلق بإجراء تقييمات بيئية، وإن كان بدرجة أقل فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية.
- ٦٨ - وأُحرز تقدم في معالجة مسائل الصحة ومالها من آثار اجتماعية فيما يتعلق بعمال المناجم ومجتمعات التعدين. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التحسن في مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات لدى شركات التعدين، التي تقدم برامج لمساعدة من يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل.
- ٦٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي لمرفق الدعم القانوني الأفريقي الذي أطلقه مصرف التنمية الأفريقي أن يساعد دول أعضاء في التفاوض بشأن عقود محسنة تدعم التنمية المستدامة لقطاع الصناعات الاستخراجية.
- ٧٠ - وأحرزت قلة من البلدان في أفريقيا تقدماً باستخدام موارد وتمويل لأنشطة البحث والتطوير التي تشمل النظر في وضع سياسات واستراتيجيات، وفي تكنولوجيات للتعامل مع مسائل معينة وتحقيق القيمة المضافة للمنتجات المعدنية.
- ٧١ - ويتحسن ببطء الدعم الموجّه لتحقيق القيمة المضافة للمنتجات المعدنية لأنشطة التعدين الحرفي والصغير النطاق، وأغلبها من الذهب والأحجار الكريمة، ويشمل بلدان كثيرة في المنطقة.
- ٧٢ - وتقدم عدة بلدان مجموعة من مرافق الدعم عن طريق مراكز تكنولوجيا التعدين الحرفي والصغير النطاق. وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل رؤية ياوندي المتعلقة بالتعدين الحرفي والصغير النطاق توفير مبادئ توجيهية من أجل تنمية هذا القطاع الفرعي.
- ٧٣ - وازدادت المساعدة التقنية المقدمة من الشركاء الإنمائيين لدعم إصلاح قطاع التعدين في الكثير من البلدان الأفريقية.
- ٧٤ - وازدادت البرامج الرامية إلى التصدي للتحديات (التقنية والاقتصادية والاجتماعية والجنسانية والبيئية) المرتبطة بقطاع التعدين الحرفي والصغير النطاق.
- ٧٥ - ورغم وضع أطر وقوانين للتعدين، فقد اتسم التقدم بالبطء في مسألة ضمان توظيف النساء في جميع المستويات في صناعة التعدين.
- ٧٦ - وتركيزاً على عمال المناجم، جرى إيلاء مزيد من الاهتمام لإيجاد ظروف عمل آمنة ولتحسين صحة العامل. وإن حوادث المناجم التي لا تزال تقع يلزم توقيها عن طريق هيئة بيئية عمل آمنة.



## ٢ - التحديات والمعوقات التي تعترض التنفيذ

- ٧٧ - لا توجد قدرات كافية لرصد الامتثال للمتطلبات التشريعية، وبخاصة متطلبات الإبلاغ التقنية والمتعلقة بالأعمال، وفي خطط الإدارة البيئية والاجتماعية.
- ٧٨ - ولا تحقق الصكوك المالية القائمة الاستفادة المثلى من تحصيل إيرادات الموارد، مثل الضرائب المفروضة على الأرباح التي لم تكن في الحسبان والأرباح الإضافية، بينما ينطوي استمرار التفاوض مع مصالح التعدين الكبرى على تحد يتعلّق بالشفافية.
- ٧٩ - وتوجد أوجه عدم اتساق فيما يتعلق بوجود و/أو تطبيق صكوك ونظم بهدف ضمان المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية المتأثرة وغيرها من أصحاب المصلحة في عمليات التعدين، ويفتقر إلى مصادر رأس مال المحازفة التي قد تسهم لمباشري الأعمال الحرة الأفارقة بدخول قطاع التعدين.
- ٨٠ - ويشكل تنفيذ الأحكام المتعلقة بصندوق إعادة التأهيل الاجتماعي والبيئي الواردة في التشريعات تحدياً للحكومة من جهة القدرات. ولا توجد آليات لتحديد الخلافات والمنازعات المتعلقة بالتعدين وتسويتها، بما في ذلك معالجة الشواغل الاجتماعية والاقتصادية والدينية.
- ٨١ - وما زال إنشاء روابط مباشرة وغير مباشرة مع بقية مجالات الاقتصاد بعيد المنال.
- ٨٢ - ومما لا يزال يشكل تحدياً رئيسياً التغلب على عوائق توفير التمويل لهماكل التعدين الأساسية الضخمة عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتجميع مستخدمي الهياكل الأساسية لتحقيق وفورات الحجم من خلال ممرات إنمائية متكاملة.
- ٨٣ - وازدادت مستويات تدمير البيئة نتيجة ضعف الأحكام المتعلقة بإغلاق المناجم وما بعد إغلاقها، مما أدى إلى زيادة عدد مواقع التعدين المهجورة أو "اليتيمة" في أفريقيا.
- ٨٤ - وتتسم القدرات المؤسسة والبشرية المعنية بتنظيم وإدارة القطاع بالضعف، وبخاصة تلك المتعلقة بالوظائف الإدارية والتقنية والتدريبية والمالية.

## ٣ - الدروس المستفادة وسبل المضي قدما

- ٨٥ - البلدان الأفريقية مدعوة بشكل ملح إلى توجه استثماراتها صوب إقامة نظم جديدة للتعدين تكون تطلعية موجهة نحو التنمية وتنتج عنها ثروة معدنية تتسم بالإنصاف

والاستدامة تكون قائمة على صناعة للتعددين متنوعة المجالات ومدججة في الاقتصاد المحلي والوطني والإقليمي.

٨٦ - ومع ازدياد عمليات التعدين على امتداد السواحل وفي قيعان البحار، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تنظر في وضع إطار تنظيمي للتعامل مع أعمال التعدين الساحلية وتلك التي تجرى في عرض البحر.

٨٧ - وينبغي للبلدان الأعضاء أن تنظر بجدية في اعتماد وتطبيق الاتفاقيات المعنية بالمعادن الناشئة عن كل من عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والنظم الأخرى من قبيل مجموعة أدوات المجلس الدولي للتعددين والفلزات، وما صدر عنه في تشريعات وقواعد صناعة متعلقة بالمواد الخطرة من قبيل الزئبق والسيانيد.

٨٨ - ويجب أن تكون نظم إدارة قطاع التعدين ذات جذور متأصلة في المشاركة الأوسع نطاقاً من جانب المجتمعات المحلية في القرارات المتعلقة بقطاع التعدين والتي تؤثر على هذه المجتمعات، ولا ينبغي أن تظل ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات طابع تقديري بحت. وينبغي أن تستحدث البلدان صكوكاً وأنظمة تشريعية وتعززها لكفالة المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية المتأثرة وغيرها من أصحاب المصلحة، وعلى صعيد عموم أفريقيا، ينبغي، من خلال مفاوضات الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إقامة منتدى يضم العديد من أصحاب المصلحة من أجل كفالة المشاركة التي تشمل الجميع في المناقشات المعنية باستغلال الموارد المعدنية.

٨٩ - ولم يتبلور "مبدأ الملوث يدفع" ولم يجر إنفاذه في التشريعات البيئية بشكل كافٍ في بعض البلدان الأفريقية. وينبغي أن ينصب التركيز في القوانين البيئية على هذا المبدأ.

٩٠ - وينبغي للبلدان الأعضاء أن تكفل أن تكون تقييمات الأثر البيئي إجبارية وفي جميع التشريعات وامتيازات التعدين واتفاقات استغلال الموارد المعدنية، وأن تنطوي على تقديم تمويل إلزامي لإعادة التأهيل الاجتماعي والبيئي.

٩١ - وينبغي تقاسم تكاليف البنية الأساسية مع أنشطة اقتصادية أخرى، وينبغي تنمية القدرات اللازمة لمرات التنمية القائمة على الموارد التي تسعى إلى الوصول إلى الحد الأمثل من الاستخدام الجانبي للبنية الأساسية التعدينية، بما في ذلك النقل والطاقة والمياه، من أجل إقامة أنشطة اقتصادية في قطاعات أخرى من قبيل الزراعة والحراجة ومعالجة الموارد.

٩٢ - وينبغي لكل من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، إلى جانب مصرف التنمية الأفريقي، الإسراع بتنفيذ خطط العمل القصيرة الأجل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الرامية إلى توفير طاقة رخيصة ومستدامة، والتي تشهد عجزا حادا.

٩٣ - ويجب توجيه الاستثمار نحو تنمية القدرات الملائمة لإيجاد المعارف، بما في ذلك الموارد البشرية والبنية الأساسية للبحوث ونظم الابتكار الرامية إلى دعم إنشاء القيمة ومد صلات الربط مع باقي عناصر الاقتصاد.

٩٤ - ومن أجل تناول أوجه القصور في المهارات والتمويل والتسويق والتكنولوجيا التي تواجهها عمليات التعدين الحرفي والصغير النطاق، يتطلب الأمر من البلدان الأعضاء وضع أنظمة وبرامج مساعدة تيسر إسهام هذا القطاع إلى أقصى حد في استراتيجيات التنمية الريفية وفي تخفيف وطأة الفقر على نحو مستدام بيئيا.

٩٥ - وينبغي تعزيز الدعم المقدم إلى التعاون الإقليمي من أجل رسم الخرائط الجغرافية وممرات تنمية الموارد، لا سيما فيما يتعلق بمشاريع الطاقة؛ وتعزيز القدرة على التفاوض بالنسبة للمشاريع الضخمة لتمويل البنية الأساسية للتعدين؛ وتعزيز القدرات للارتقاء بممارسات الإدارة البيئية والاجتماعية؛ وتقديم المساعدة إلى مشاريع التعدين الصغيرة النطاق من أجل تعزيز ممارسات التعدين المستدامة والمجدية تجاريا.

٩٦ - ومن أجل الحيلولة دون وجود حالات الإرث التعديني، ومواقع التعدين المهجورة و/أو التي فقدت الجهة التي تتولاها، ومشاكل المياه في المناجم، وتراكم النفايات والتلوث، هناك حاجة لتعزيز البحوث والتطوير لكفالة وضع نُهج للإنفاذ والامتثال.

٩٧ - بالإضافة إلى الصناديق البيئية، ينبغي تعزيز المحاسبة البيئية، نظرا لأن التكاليف التشغيلية المتكبدة في هذا الميدان هي جزء بالغ الأهمية من دورة حياة المناجم.

٩٨ - وينبغي أن ينصب التركيز على البحوث والتطوير في مجال إغلاق المناجم والتعامل مع حالات الإرث التعديني؛ وينبغي أن تضطلع الحكومة وقطاع الصناعة وغيرهما من أصحاب المصلحة ببرامج ومبادرات في هذا المجال.

٩٩ - وإن العدد المتزايد للحوادث الصناعية التي تنشأ عنها آثار سلبية خطيرة بالنسبة للصحة البيئية والمجتمع والاقتصاد في المجتمعات المحلية العاملة في مجال التعدين، يبرز الحاجة إلى تعزيز قدرة قطاع التعدين على وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط للوقاية من الحوادث الصناعية والاستعداد لها.

١٠٠ - وهناك حاجة إلى أن يوجه الدعم الإنمائي إلى بناء قدرات مؤسسية وبشرية مستدامة في المجالات الرئيسية، بما في ذلك الوظائف المالية والتقنية والإدارية.

## هاء - النقل

### ١ - الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز

١٠١ - جرى القيام ببعض التطوير للبنية الأساسية للنقل، بما في ذلك بناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ البحرية. إلا أن المنطقة لا تزال متأخرة في تطوير نظم للنقل المستدام.

١٠٢ - ويجري إدماج استراتيجيات قطاع النقل في أهداف الحد من الفقر عن طريق عملية استعراض استراتيجية النقل فيما يزيد عن ٣٠ بلدا أفريقيا في إطار برنامج سياسات النقل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٠٣ - ومن أجل كفالة التنمية المتكاملة للبنية الأساسية بأفريقيا وتجنب ازدواجية الجهود، شرع كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مبادرة مشتركة تعرف باسم "برنامج تطوير البنية الأساسية في أفريقيا".

١٠٤ - وجرى عقد عدد من الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية التي صدر عنها إعلانات وقرارات وخطط عمل تهدف إلى تنمية عمليات النقل في أفريقيا والارتقاء بها.

١٠٥ - وجرى إحراز بعض التقدم صوب تعزيز السلامة في النقل الجوي عن طريق البرنامج العالمي لمراجعة الرقابة على السلامة.

١٠٦ - وجرى اعتماد اتفاقيات وبروتوكولات دون إقليمية، ويجري تنفيذ الكثير منها، وفيما يتعلق بتيسير النقل في أفريقيا، جرى التوقيع على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والثنائية التي تهدف إلى تبسيط عمليات التجارة والنقل بين الدول ومواءمتها.

١٠٧ - وحققت أغلب البلدان الأفريقية التخلص التدريجي من البترين المحتوي على رصاص مع نهاية عام ٢٠٠٨، وتعمل البلدان أيضا على تقليل مستويات الكبريت في وقود الديزل عن طريق استحداث ضوابط لجعل المركبات أكثر اتساما بالنظافة، لا سيما وضع حد أقصى على عمر المركبات واشتراط كفاءة المركبة في استهلاك الوقود.

١٠٨ - واتخذت تدابير من أجل إنشاء وكالات وصناديق للطرق وإعادة هيكلتها، وكذلك تعزيز قدرة الحكومات المحلية على أن تنسق بفعالية البنية الأساسية للنقل الريفي وخدماته.

١٠٩ - واستحدث مؤخرا في أفريقيا نظام للنقل العام يتسم بالكفاءة من حيث الطاقة يعرف باسم النقل السريع بالحافلات، ويجاكي نظام النقل السريع بالحافلات نظاما للنقل العام باستخدام ممرات يقتصر فيها حق المرور على الحافلات.

١١٠ - وتقوم بعض البلدان الأفريقية في إطار برنامج "إمكانية الوصول في أفريقيا" (Africa Access) بتنفيذ مبادرات للانتقال بالدراجات الهوائية بوصفها وسيلة لاستكشاف إمكانية للحركة منخفضة التكلفة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية، ليكون ذلك وسيلة للترويج لأن تكون المدن أكثر مراعاة للبيئة.

١١١ - وفي أعقاب اجتماع رفيع المستوى عقد في جيبوتي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تتخذ الكثير من الحكومات، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، خطوات تنطوي على وضع مدونة للسلوك تهدف إلى مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، بغية مكافحة تزايد مخاطر القرصنة البحرية في منطقة القرن الأفريقي وخليج عدن.

١١٢ - ونجحت أفريقيا، وإن كان نجاحا محدودا، في حشد الموارد الآتية من القطاع العام والقطاع الخاص والشركاء الإثنيين الخارجيين لتمويل البنية الأساسية للنقل وعمليات النقل.

## ٢ - التحديات والقيود التي تعترض التنفيذ

١١٣ - تحد شبكات النقل غير الملائمة في أفريقيا، المواصلات وإمكانات الوصول والتجارة داخل القارة.

١١٤ - ولا تزال عدم كفاية السياسات والاستراتيجيات وكذلك البطء في تنفيذ الاتفاقات دون الإقليمية والإقليمية تشكل عقبات كبرى تعترض تطوير النقل المستدام في أفريقيا.

١١٥ - وليس لدى الكثير من البلدان الأفريقية سياسات تيسر مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية الأساسية للنقل وتشغيلها.

١١٦ - ولا تزال إجراءات تحرير وخصخصة النقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري في مهدها، ولا تتسم الجهود الرامية إلى مواءمة السياسات والأنظمة المتعلقة بحركة السلع والخدمات والأشخاص عبر الحدود بالفعالية في مجملتها.

١١٧ - ويعد عدد العمال في المؤسسات والوكالات الأفريقية للنقل العام كبيرا نسبيا، إلا أن توافر العمالة الماهرة لا يزال محدودا في أغلب مجالات النقل، وعلاوة على ذلك، ففي الكثير من البلدان، هناك نقص في المؤسسات التي لديها السلطات والقدرة التقنية الملائمة

لصياغة وتخطيط وإدارة تطوير البنية الأساسية وخدماتها، وكذلك رصد السياسات والأنظمة وإنفاذها.

١١٨ - وبالرغم من الأهمية البالغة لنظام النقل في إطار التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، لا تزال الوقاية من الآثار البيئية الناجمة عنه والحد منها يمثلان تحدياً.

١١٩ - وتعد تكاليف النقل في أفريقيا من أعلى تكاليف النقل في العالم. ولا يمكن للكثير من المواطنين الأفارقة تحمل تكاليف خدمات النقل نظراً لارتفاعها مقارنة بمتوسط دخل المواطنين. ويؤدي كل من محدودية مهارات الموظفين الإداريين والتشغيليين وكذلك ضعف البنية الأساسية للنقل وتسييره دوراً بارزاً في تكاليف النقل المرتفعة في المنطقة.

١٢٠ - ولا يزال سوء الحالة السائدة بالنسبة لسلامة الطرق يمثل تحدياً جسيماً في أفريقيا، حيث بلغت الحوادث وما ينجم عنها من خسائر في الأرواح ودمار للممتلكات مستويات لا يمكن تحملها. وأحد أهم أوجه الضعف في هذا المجال هو ندرة المؤسسات الرائدة المسؤولة عن سلامة الطرق. وإضافة إلى ذلك، يبدو أن أنظمة مرور لا يجري إنفاذها بشكل متسق.

١٢١ - وتتسم البيانات والمعلومات المتعلقة بالنقل في أفريقيا بالحدودية وسوء التنظيم، وفي نفس الوقت، لا يزال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أنحاء القارة غير كافٍ.

١٢٢ - ولا تزال هناك ثغرات كبيرة بين الطلب والموارد المالية المتاحة من أجل التطوير المستدام للنقل.

### ٣ - الدروس المستفادة وسبل المضي قدماً

١٢٣ - ينبغي استعراض السياسات الوطنية ومواءمتها بشكل متماسك مع السياسات والاتفاقات العالمية والإقليمية من أجل تيسير تعميم القرارات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في السياسات والميزانيات وخطط التنمية على الصعيد الوطني. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان أن تكفل وضع الأطر المؤسسية الملائمة التي تفصل بوضوح بين المهام التنظيمية والتشغيلية لجميع وسائل النقل.

١٢٤ - وينبغي أن تدرج في إطار تطوير البنية الأساسية تدابير للحد من الآثار البيئية والاجتماعية، وينبغي إنفاذ هذه التدابير، وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر أن تتخذ البلدان المزيد من التدابير الرامية إلى تقليل الانبعاثات إلى الحد الأدنى والترويج لتطوير نظم للنقل في أفريقيا تكون مراعية للبيئة.

١٢٥ - وهناك حاجة إلى أن تضع البلدان سياسات تشجع على الكفاءة في استخدام الطاقة. وينبغي لهذه السياسات أن تهدف، ضمن جملة أمور، إلى تشجيع استيراد مركبات تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة؛ واستخدام أنواع الوقود النظيفة؛ والحد من عمر المركبات المستعملة المستوردة؛ وتحسين إدارة حركة المرور.

١٢٦ - ويمكن الوصول بتكاليف النقل إلى الحد الأمثل عن طريق التنفيذ الكامل لمبادرات تيسير النقل؛ وتعزيز التنافس داخل كل وسيلة من وسائل النقل وفيما بينها، ونظم النقل المتعدد الوسائل؛ من أجل تعزيز الكفاءة.

١٢٧ - ومن أجل تعزيز السلامة في قطاع النقل، تحتاج البلدان إلى وضع أولويات لبرامج سلامة الطرق وإلى أن تخصص الأموال الكافية لهذه البرامج، وينبغي للبلدان أيضا أن تكفل الامتثال لأنظمة ومعايير السلامة التي وضعتها الهيئات الإقليمية والدولية المعنية، وخاصة منظمة الطيران المدني الدولي في مجال النقل الجوي. وإضافة إلى ذلك، تحتاج البلدان إلى الدعم من أجل تعزيز قدرتها على التصدي لمشكلات الأمن البحري، خاصة فيما يتعلق بتصاعد القرصنة البحرية خلال الأعوام الأخيرة، تصديا كليا يشمل النظر بعمق في الأسباب الجذرية للقرصنة.

١٢٨ - وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية للحصول على كميات ضخمة من المعلومات ومعالجتها ونشرها في أقل وقت ممكن وينبغي استخدامها في قطاع النقل.

١٢٩ - ومن أجل تأمين التمويل الكافي لتطوير البنية الأساسية للنقل وصيانتها، ينبغي للبلدان أن تعزز المصدر العام للتمويل بكفالة تخصيص نصيب ملائم من الناتج المحلي الإجمالي إلى القطاع من الأموال العامة، وعن طريق حشد الموارد الخارجية للاستفادة من الموارد الآتية من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، وآليات التمويل المبتكرة الأخرى.

١٣٠ - ونظرا لمحدودية الموارد المالية لدى أفريقيا في مقابل احتياجاتها الضخمة من البنية الأساسية، يرجى من شركائها الإنمائيين أن يواصلوا تقديم مساعدة إنمائية كافية وأن يفوا بالتزاماتهم بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.

## واو - أوجه الترابط والمسائل الشاملة

١٣١ - إن المجالات المواضيعية المختلفة التي يجري استعراضها مترابطة ويمكنها أن تساعد في معالجة الأزمات المختلفة لدى التعامل معها بشكل متكامل، وذلك مثلا من خلال خفض الكثافة الكربونية للنمو وزيادة الإنتاجية الزراعية بطريقة مستدامة، والقيام في الوقت نفسه بتنفيذ مقررات لجنة التنمية المستدامة. وتهدف المبادرات المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج

المستدامة إلى اعتماد نهج دورة الحياة لتشجيع الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل النفايات إلى أدنى حد وإعادة التدوير من أجل ضمان أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج. وتشمل المواد الكيميائية وقطاعات التعدين والنقل عمليات كثيفة من حيث استهلاك الموارد وذات قدرة كبيرة على إحداث التلوث. وإن اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في هذه القطاعات سيقطع شوطاً طويلاً في ضمان الكفاءة في استخدام الموارد وخفض التلوث إلى أدنى حد. وفي ما يتعلق بالمسائل الشاملة، يقتضي تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في مختلف المجالات المواضيعية اعتماد نهج كلية ومتكاملة وقائمة على المشاركة بصورة شاملة. ويشمل ذلك وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج ملائمة. وبما أن الآثار تتخطى الحدود، ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي بوسائل عدة منها تقوية آليات تنسيق السياسات والبرامج وإدارة المعارف.

## ١ - الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز

١٣٢ - تستخدم البلدان الأفريقية الفضلات الزراعية كثفل قصب السكر والتبن ونشارة الخشب والقطن وقشور بذور البن والقطن لإنتاج الطاقة بما في ذلك التوليد المشترك للطاقة. ويستفيد بعض البلدان من فرص التمويل المشترك التي توفرها آلية التنمية النظيفة لبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

١٣٣ - وقد شرع عدد من بلدان المنطقة في تطوير مصادر أكثر نظافة للطاقة ووضع تدابير لتحسين كفاءة الطاقة.

١٣٤ - وقد اعتمدت آليات وأطر يجرى حالياً تعزيزها كإطار السنوات العشر الأفريقي للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والنهج الاستراتيجي للإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية، وإدارة النفايات المتكاملة والنقل والتعدين، وهي تسعى إلى تعزيز الاستخدام المتكامل والكفؤ للموارد. ومن بين المبادرات البارزة الأخرى "برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا"، الذي تضطلع به مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والمهاتف إلى ضمان تطوير البنية التحتية الأفريقية بشكل متكامل وتجنب ازدواجية الجهود.

١٣٥ - وقد أحرز العديد من بلدان المنطقة تقدماً في استحداث مبادرات وبرامج وفي صياغة سياسات واستراتيجيات وتشريعات واعتمادها لتعزيز التنمية المستدامة. ويشمل ذلك وضع قوانين وسياسات في مجال إدارة البيئة الواسع وفي مجالات قطاعية كالتعدين والطاقة والزراعة والصحة. كما صدق العديد من البلدان الأفريقية على اتفاقيات هامة متعلقة بالمواد



الكيميائية والنفايات الأساسية، بالإضافة إلى اتفاقات بيئية متعددة الأطراف أخرى. وفي قطاع التعدين، أكدت البلدان الأفريقية على نحو متزايد التزامها بمبادرات طوعية عالمية.

١٣٦ - ويحقق بعض التقدم في مجال تكامل السياسات والبرامج وتحديداً في إطار استراتيجيات الحد من الفقر، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، والنهج القطاعية الشاملة، ويشكل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والبرامج الوطنية المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الأدوات الأخرى التي تستخدم لوضع البرامج وتنفيذها بشكل متكامل.

١٣٧ - وإن الطائفة الواسعة من السياسات والتشريعات التي صيغت مؤخراً والتي تنص على الحوكمة الشفافة ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مراعاة الشواغل الجنسانية لدى صياغة السياسات والبرامج وتنفيذها، وقد أدت إلى تحقيق تحسن عام في مشاركة المجتمعات المحلية في وضع وتنفيذ البرامج.

١٣٨ - وحققت المنطقة بعض التقدم في وضع بنى وأطر تؤدي دوراً هاماً في تعزيز التعاون الإقليمي في مجموعة واسعة من المجالات ذات الصلة بالقضايا قيد النظر، بما فيها برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي، وأطر إقليمية أخرى، كما أنشئت مؤتمرات ومجالس وآليات وزارية أفريقية أخرى من أجل تنسيق السياسات والبرامج والدعوة في المنطقة.

## ٢ - التحديات والمعوقات التي تعترض التنفيذ

١٣٩ - لا تزال عدم كفاية قدرات الموارد المؤسسية و/أو البشرية و/أو المالية تشكل عاملاً أساسياً يساهم في إبطاء وتيرة تنفيذ السياسات والتشريعات الوطنية فضلاً عن الأنظمة الدولية المتعلقة بالمسائل قيد الاستعراض. وإن ثغرة التنفيذ التي تزداد اتساعاً وتعميقاً إنحاز أهداف التنمية المستدامة المنشودة.

١٤٠ - ولا تزال النهج المجزأة سائدة في تنفيذ المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية، وتؤدي هذه النهج إلى ضعف التنسيق والازدواجية وإهمك الموارد المحدودة.

١٤١ - وتواجه المنطقة تحديات منهجية كالتقديرة غير الكافية على الرصد والبحث والتطوير. أما نشر البيانات والمعلومات المحدودة التي جمعت فضعيف. كذلك فإن فرص تسهيل الحصول على المعارف، بما في ذلك استخدام أنظمة المعرفة الأهلية وتبادل أفضل الممارسات، محدودة.

١٤٢ - ويعيق انعدام المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في العديد من البلدان الأفريقية تعزيز الإنتاج الأكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد في قطاعات مختلفة، بالإضافة إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

### ٣ - الدروس المستفادة وسبل المضي قدماً

١٤٣ - إن فهم القيادات وتقديرها لمختلف السياسات والاستراتيجيات أساسيان في تكوين الإرادة والالتزام السياسيين، اللذين يعتبران أساسيين لضمان تنفيذ الاستراتيجيات بشكل فعال. وثمة حاجة إلى استراتيجيات فعالة في مجال الاتصال لتمكين القيادات السياسية من فهم الاستراتيجيات والبرامج وتقديرها على غرار إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

١٤٤ - ويجب تعزيز حشد الموارد من مصادر المساعدة الإنمائية الوطنية والرسمية لضمان توفيرها فعلياً بشكل مستدام ومتزايد لتنفيذ البرامج على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطني. وينبغي توليد الحوافز وتنفيذها لتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص وجذبها في تطوير الطاقة النظيفة والكفؤة وفي شبكات النقل المستدام، وإدارة تكنولوجيات المواد الكيميائية والنفايات بشكل سليم، ووضع برامج وطنية لبناء القدرة في قطاع التعدين والبنى التحتية.

١٤٥ - وتوفر المبادرات والنهج المتكاملة كالبرامج الإقليمية والوطنية المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية، تضاف إليها خطط النقل المتكامل الرئيسية فرصة فريدة لمعالجة المسائل الشاملة والتحديات بالشكل الكلي والأمثل. وينبغي بالتالي التركيز على وضع مثل هذه البرامج المتكاملة وضمان دمج هذه المبادرات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ذات الأولوية. وفي هذا الصدد، يجب تعزيز القدرة على إجراء تحليل متكامل ووضع السياسات والتخطيط لها وتنفيذها على الصعيدين الوطني ودون الوطني، كما يجب تحسين مواءمة السياسات والبرامج في مختلف بلدان المنطقة.

١٤٦ - ويجب تعزيز قاعدة المعلومات والمعارف التي يستند إليها التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم. وينبغي تحسين القدرة على البحث عن البيانات الموثوقة والمعلومات وأفضل الممارسات وتوثيقها ونشرها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٤٧ - ويجب تعزيز التعاون في مجالات تطوير التكنولوجيات المناسبة والميسورة ونقلها وتكييفها ونشرها ولا سيما التكنولوجيات الفعالة من حيث استخدام الطاقة والبدائل

الكيميائية الآمنة والتكنولوجيات الأنظف. كما ينبغي تحسين تبادل المعلومات المتعلقة بهذه التكنولوجيات.

١٤٨ - ولتحقيق الأهداف المنشودة، ينبغي ربط المبادرات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية بعمليات التنمية الوطنية وتنسيقها معها. وتحتاج البلدان إلى مدتها بالدعم لترجمة المبادرات الدولية إلى خطط عمل وطنية ومحلية قابلة للتنفيذ. كما ينبغي تطوير خطط العمل الوطنية هذه وتنفيذها في سياق تلبية الاحتياجات الأساسية. ومن الأمثلة الجيدة ربط أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بالتحدي المتمثل في الحد من الفقر.

١٤٩ - وثمة حاجة إلى تصميم وترويج وتعزيز أدوات ملائمة اقتصادية ومالية ومتعلقة بآليات السوق من أجل إدارة المواد الكيميائية بشكل سليم، وتطوير نظم النقل المستدام، والإقلال إلى أدنى حد من النفايات، والتعدين، والاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١٥٠ - ويجب رفع مستوى المراكز الوطنية القائمة للإنتاج الأنظف وتوسيعها لتبلغ البلدان التي لا وجود لها فيها بوصفها مناهجاً لتطوير وتنفيذ البرامج المناسبة في مجال الإنتاج الأكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد. بما في ذلك إدارة المواد الكيميائية والنفايات بشكل سليم.

١٥١ - ويجب وضع وتنفيذ برامج بناء القدرات لرفع مستوى قاعدة المعارف، بما في ذلك استخدام نظم المعرفة الأهلية ومهارات الموظفين المعنيين بصياغة السياسات وتخطيطها وتنفيذها بالإضافة إلى الموظفين المشاركين في مهام تنظيمية وتنفيذية.

١٥٢ - ويجب إنشاء أطر مؤسسية ملائمة ودعم وتوسيع المعاهد ومراكز التعلم والتدريب المتخصص والبحث التطبيقي وتطوير التكنولوجيا على الصعيدين الوطني والإقليمي.

## رابعاً - الخلاصة

١٥٣ - أحرز تقدم بارز في وضع سياسات وأطر أخرى على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطني لبلوغ الأهداف المرتبطة بالمواضيع التي يجري استعراضها. غير أنه يجب تحويل هذه السياسات والأطر إلى إجراءات محددة فعليا وتقليص الفجوة في التنفيذ التي يتواصل اتساعها. ويجب إعطاء الأولوية إلى تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والخطط والإعلانات مع التركيز بشدة على النتائج الملموسة في مجالات الحد من الفقر، وأمن الغذاء والطاقة، والصحة والبيئة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية. وهناك حاجة أيضاً إلى دعم الجهود الجارية في مجال رصد وتقييم السياسات والإجراءات وتسهيل تبادل الخبرات ونشر أفضل الممارسات.

١٥٤ - وينبغي التوصل إلى ردم الثغرة في التنفيذ عبر التمويل الكافي وتنمية القدرات وتسهيل حصول أفريقيا على الدراية التكنولوجية والإدارية والتكنولوجيات السليمة بيئياً. ويجب الوفاء بالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بما في ذلك التزامات البلدان المتقدمة ببلوغ الهدف المتمثل في توفير نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥.

١٥٥ - ويؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً في تعبئة وتوفير وسائل التنفيذ، بما في ذلك تطوير تكنولوجيات وممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ونشرها. وهناك حاجة إلى دعم الجهود الوطنية في إنشاء ظروف مواتية فعلية من أجل إشراك القطاع الخاص وجذب استثماراته، بما في ذلك تطوير مباشرة الأعمال الحرة محلياً.